

حملة «إخوانية» في الغرب: ملاحقة السيسي حق

في موازاة الحمل على «تسوية سياسية» بين السيسي و«الإخوان»، يواصل التنظيم متابعة «الملف الحقوقي» (الموقوفين والمنفيين)، بعد فشله في استصدار أي أحكام قضائية بحق الحكومة المصرية عبر «الجناية الدولية» أو أي من المحاكم الأوروبية. وهذه المرة عبر تقديم الملف إلى دبلوماسيين غربيين

الإعدام التي وصفتها بالجائرة والمسيئة.

كذلك، زار هؤلاء مقر رئيسة الوزراء البريطاني تيريزا ماي، وسلموها ملفاً يحتوي على بعض انتهاكات حقوق الإنسان الأخيرة في مصر، بما فيها نقل المعتقلين من سجن إلى آخر، وخاصة سجن برج العرب في محافظة الإسكندرية، وهو ما جاء على لسان القيادية في «المجلس الثوري» سهى الشيخ، من مقر إقامتها في لندن.

وفي الوقت الذي يلاحق فيه «الإخوان» نظام السيسي بالملف الحقوقي، كان السيسي يؤلف لجنة لدراسة حالات الاعتقالات داخل السجون سماها لجنة العفو عن المسجونين، وقد قدمت ثلاث قوائم بأسماء معتقلين قالت إنه جرى الرج بهم في السجن من دون أن يكونوا من «الإخوان»، وهو ما دفع السيسي إلى الإفراج عن أول دفعة منهم في الأيام الماضية قدر عددهم بـ82 شخصاً، فيما ينوي السيسي إصدار العفو عن القائمة الثانية خلال الأيام المقبلة ويقدر عددهم أيضاً بـ82 شخصاً في محاولة منه

اسطنبول - محمود علي

كانت البداية من السفارة الإسبانية في تركيا، حيث زارها وفد «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» التي تتخذ من بريطانيا مقراً لها، مشكلاً من مسؤول الملف المصري في المنظمة مصطفى عزب، بالإضافة إلى زوجة القيادي في «الإخوان» محمد البلتاجي، وسناء عبد الجواد، المعتقل عقب فض اعتصام «رابعة العدوية»، حاملين معهم ملفاً حقوقياً يضم ما سموها «الانتهاكات الحقوقية بحق الإخوان في السجون»، فضلاً عن معظم الأحكام العسكرية والقضائية التي صدرت بحق قيادات «الإخوان» في الفترة الماضية.

وسبق أن توقف الملف الحقوقي الذي يتبناه «الإخوان» لفترة تجاوزت العام ونصف العام، بعد الإخفاقات التي لاحقت الملف طيلة الفترة الماضية، وهو ما دفع الجماعة في اسطنبول إلى تجديد الاهتمام به الآن، وإنشاء بعض المنظمات الحقوقية الجديدة للتعامل معه، والمضي نحو كشف ما سموها «الانتهاكات بحق التنظيم في مصر»، وكان منها مؤسسة «عدالة» لحقوق الإنسان والتي تم تدشينها في تركيا قبيل آب/ أغسطس الماضي.

مصادر من داخل «الإخوان»، أكدت أن ثمة ضغوطاً أميركية وأوروبية على الرئيس عبد الفتاح السيسي، بسبب ما سمته «عدم رضى تلك الأطراف عن سياسة السيسي الأمنية بحق معارضيه، وإغلاق الأفق السياسي في مصر بالكامل»، وهو ما يستغله «الإخوان» حالياً، وانطلاقاً من بيان وزارة الداخلية البريطانية الذي صدر في آب/ أغسطس الماضي بخصوص الانتهاكات التي صدرت بحق «الإخوان» في مصر، وتلمييح بيان الداخلية بقبول الحكومة البريطانية لجوء «الإخوان» إليها إذا ما أثبتوا تعرضهم للانتهاكات السياسية والحقوقية داخل بلادهم، وتعرضهم لتهديدات حقيقية، فتح الباب أمام مكتب «الإخوان المسلمين» في لندن للبدء في استخدام الملف الحقوقي مرة أخرى، وهو ما كان حيث قام أعضاء في ما يسمى «المجلس الثوري المصري» في بريطانيا، والمحسوب على «الإخوان» بزيارة للبرلمان البريطاني ومقر رئيس الوزراء في «داوننج ستريت»، وتسليم رسالة لمكتب العلاقات الخارجية البريطانية، أوضحوا فيها خلفية ما يعدونه «برلمان الانقلاب»، ودوره في إعطاء الغطاء التشريعي للنظام في مصر، وسرد جملة القوانين التي أصدرها مجلس النواب في عهد السيسي وقبله عدلي منصور وهو ما وصل إلى 342 قانوناً رأى «المجلس الثوري» أنها تكبل حرية الرأي في مصر، فضلاً عن الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون هناك، وعن أحكام



بعد زيارة سفارة إسبانيا في تركيا، من المرتقب زيارة كل سفارات الاتحاد الأوروبي لتقديم الملف لها (إي بي إي)

ملفاتهم الحقوقية داخل السجون «لا يتعدون الـ500 شخص»، وهو ما أثار دهشة المعارضة المصرية ومنظمات حقوقية قالت سابقاً في

تتقبل الرأي والرأي الآخر». بل ذهب الرئيس أبعد من ذلك بالجزم أنه لا يوجد معتقلون في مصر، وأن جل من تدرس الرئاسة المصرية

لتقديم «بادرة حسن نية للغرب»، بأنه لا يستهدف حرية الرأي في مصر، وهو ما أكد عليه في تصريحات سابقة له، بأن «القاهرة

القاهرة تطرق أبواب ترامب: دعوة إلى قمة «في

مبعث تفاؤل القاهرة بانتخاب ترامب مرتبط بالتأييد الواضح من الجنرال المصري للمليونير الأميركي وتوافقه معه بشكل كامل. فالسيسي صرح عقب لقائه مع ترامب وهيلاري كلينتون في نيويورك، على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، بأن ترامب «سيكون قائداً وزعيماً قوياً»، بينما قال

ونقل شكري رسالة شفوية من السيسي لترامب، خلال لقاء علن جمعته مع نائب الرئيس المنتخب مايكل بنس الذي يُعد شكري أول مسؤول عربي يلتقي به بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الشهر الماضي. وتضمنت الرسالة دعوة إلى ترامب لزيارة القاهرة في أقرب فرصة، وعقد قمة مصرية - أميركية، سواء في القاهرة أو واشنطن، مع بدء تسلمه السلطة، من أجل بحث الأوضاع في المنطقة وسبل استعادة تقوية العلاقات بين البلدين والتنسيق في مختلف المجالات.

وبحسب مصادر في وزارة الخارجية، قام شكري بلقاءات عدة غير معلنة مع الفريق المحيط بترامب والمرشحين للعمل معه، إضافة إلى لقاءات مع أعضاء في الكونغرس الأميركي هدفت جميعها إلى التأكيد على استعداد مصر «للتعاون بقوة» مع الإدارة الأميركية الجديدة، علماً بأن زيارة مماثلة للوزير المصري سيجري الترتيب لها عبر السفارة المصرية في واشنطن خلال شهر شباط/ فبراير المقبل.

وتأتي الزيارة بعدما أعلنت الرئاسة المصرية أن السيسي هو أول رئيس يهنئ ترامب من خارج الولايات المتحدة، في موقف سيعكس بوضوح تحولاً في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي تشهد حالة من الفتور منذ تسلم أوباما السلطة، على الرغم من زيارته القاهرة في حزيران 2009.

القاهرة - جلال خيرت

لم تكن زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري لواشنطن من أجل توقيع اتفاقية منع تهريب الآثار المصرية مع نظيره الأميركي جون كيري فقط، إذ كان الهدف الأبرز من الزيارة التنسيق مع الرئيس المنتخب دونالد ترامب. وقد جرت اتصالات هاتفية بينه وبين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال الأيام الماضية، أكثر من مرة، لمناقشة قضايا عدة، بالتزامن مع استعداد الرئيس الخامس والأربعين لدخول البيت الأبيض الشهر المقبل.

ترتفع آمال القاهرة بتولي دونالد ترامب للرئاسة الأميركية، وهو ما بدأ جلياً منذ فوز المليونير الأميركي لكت زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري لواشنطن أمس. جاءت لتكرس «التفاؤل» باستعادة العلاقات بين الدولتين، بناء على نقاط مشتركة عدة



أكد شكري خلال لقاء غير معلنة مع فريق ترامب على استعداد مصر «للتعاون بقوة» مع الإدارة الأميركية الجديدة (إي بي إي)

تعود القاهرة على «تحولات جذرية» في ظل إدارة ترامب

ترامب إنه سيكون «حليفاً وصديقاً قوياً لمصر، لكونها صاحبة دور رائد وحيوي في الشرق الأوسط وتشارك معه في قيم مواجهة التطرف والإرهاب»، فضلاً عن تعهده بإقرار قانون يعتبر فيه «الإخوان المسلمين» جماعة

إرهابية. إننا، تأمل المحروسة استعادة العلاقات المصرية - الأميركية ووساطة مصرية في التواصل مع الخليج بما يشكل نقاط ضغط يمكن استخدامها في الأزمة المتصاعدة بين القاهرة والرياض خلال الفترة الحالية، خاصة أن الحسابات الأميركية في ظل إدارة